



المعهد العراقي للحوار

Iraqi Institute For Intellectual Dialogue

السياسة ومستقبل
النفط في العراق

ميغان أوسوليفان
ترجمة: حاتم العكيلي

مجلة حوار الفكر

بغداد

العدد: 30

ايلول/ 2014

السياسة ومستقبل النفط في العراق

ربما هدأت المخاوف بشأن أحداث العراق وما قد تسببه من ارتفاع في أسعار النفط العالمية ، إلا أن الأزمة تحسست طياتها تلميحات هائلة . فبموجب أي نتيجة للوضع الحالي ، سيخفق إنتاج النفط العراقي بملاقاة التوقعات العالمية الأخيرة له . يعود سبب ذلك إلى أن ما يجري في الحلبة السياسية (ليس الوضع الأمني أو اللوجستي) سيحدد مسار النفط العراقي في السنوات المقبلة ففي عام 2012، كانت توقعات وكالة الطاقة إنتاج العراق للنفط سيشكل 45% من الدولية من الإنتاج العالمي بين عامي ٢٠١٢ - ٢٠٢٥ . أي أن العراق سينتج أكثر من ستة ملايين برميل يوميا في الخمس سنوات المقبلة مما يجعله المنتج الأول على المستوى العالمي حتى وإن قامت باقي الدول برفع مستوى إنتاجها مثل السعودية وغيرها ، على المدى القصير ، يمكن القول إن إعاقة إنتاج النفط في العراق أدى إلى ارتفاع أسعاره حتى أواسط يونيو الماضي . يتم تصدير ما يقارب ٨٥٪ من نفط العراق من الجنوب ، بعيدا عن مواجهات داعش . أي إنه، حتى وإن اتجهت الأوضاع نحو حرب أهلية لن يتوقف إنتاج النفط من الأراضي الشيعية والدليل أنه خلال أوج أزمة العراق للفترة بين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩* ، كان الإنتاج العراقي مستمرا ينبغي أن تحظى طاقة العراق الإنتاجية باهتمام إقليمي ودولي أوسع . من خلال ذلك ، سيتمكن العراق من أن يشق طريقه محطما القيود السياسية والتقنية التي أبقت مصدرنا لأقل من 4% فقط من النفط على مستوى العالم رغم امتلاكه ثالث أكبر احتياطي فيه . بالتالي ، إن أراد العراق أن يلبي طموحاته عليه ان يضيف عشرة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2017 إلى الناتج الاصلي ، وعليه أن يسجل أكبر زيادة للطاقة الإنتاجية في مجال الصناعة النفطية . وحتى في حال تحقيقه نصف ذلك المقدار فإنه لا يزال يعد قد قدم نجاحا كبيرا . ولعل من الضروري التذكير بان زيادة الإنتاج النفطي في العراق قد تمكنه من التحكم بمستقبل أسعار النفط العالمية في الاعوام المقبلة . في السنوات القلائل المقبلة قد تظهر بعض المخاوف التي لا بد من الإشارة إليها ، حيث يتوقع العالم استهلاكه للنفط العراقي بينما قد تؤدي الصراعات إلى انخفاض كمياته في الأسواق . لننظر إلى السيناريوهات الثلاثة التالية :

١- في أسوأ الحالات : انهيار المؤسسات العراقية ، ودخول عدة جهات في الاقتتال ، مع تقسيم البلاد على الأقل من الغرب والجنوب وتحكمهما سلطات غير واضحة المعالم . للأسف إن احتمالات هذا السيناريو أكثر واقعية مما نعتقد وهو قائم ما استمر المأزق السياسي ومناورات السياسيين العراقيين في السلطة . ٣ كذلك هنالك ما يثير القلق أيضا مثل تحشيد السعودية لـ جندي على الحدود مع العراق وإشاعات دعم إيران الجوي للعراق ، وهذه كلها تهدد مستقبل العراق . وفي ظل هذه الظروف قد يستطيع الكرد الاستمرار بإنتاج وتصدير النفط ، إلا أن ذلك قد يسد جانبا صغيرا من الإنتاج الحقيقي والمنشود للعراق . وإن استمرار الإنتاجية سيكون

تحدياً ما إذا لم تكن حكومة الجنوب تؤدي هنالك الواجبات الروتينية كمنح تأشيرات الدخول وتسهيل استيراد معدات الإنتاج . حتى قبل هذه الأزمة ، كانت شركات النفط محبطة من القدوم إلى العراق ، لذا فإن زيادة الإنتاج إلى أكثر مما هو عليه اليوم سيشكل تحدياً نتيجة التردد عن صرف رؤوس الأموال والبقاء في بيئة غير آمنة . حتى إن الشركات المملوكة للعراق قد لا تستطيع تنفيذ العمل المطلوب في غياب الشركات العالمية خصوصاً إن رفضت الحكومة المركزية دفع الرواتب وتمير الميزانيات وتخصيص الموارد في خضم الفوضى الجارية .

٢ - الوضع السياسي الراهن : قد يستطيع العراق تشكيل حكومة جديدة إلا أنها ستكون غير ذات مصداقية أو قدرة على إيقاف مكاسب داعش . ورغم ذلك سيستم الإنتاج النفطي ولكن بمعدل ارتفاع ضئيل جداً . وما ستقوم به الحكومة في بغداد هو جمع العائدات وبناء قوات الجيش ، وسيصب تركيز الحكومة فقط على بقائها السياسي وبهذا هي غير قادرة على إقامة المشاريع النفطية الضخمة . كذلك لا يمكن تنفيذ الاتفاقية الأخيرة في مد انبوب نفطي بـ ١٨ مليار دولار لضخ النفط من البصرة إلى العقبة ، بسبب سيطرة داعش على غرب العراق ، والتي إن دعمت نفسها في المناطق التي تحتلها حالياً سيؤدي ذلك حتى إلى إيقاف الخط الاستراتيجي النفطي للعراق . وهذا لا ينطبق مع توقعات السوق العالمية للإنتاج العراقي .

3- البطانة الفضية للسياسة : وهذا أقل توقعاتي السلبية عن السياسة في العراق ، أي سير الأحداث بشكل إيجابي ومستقبل مشرق ، ما يعني تعاون القوى الداخلية والخارجية وتغيير السياسيين لأجنداتهم الضيقة واكتشاف فن التسوية والعمل على بناء حكومة تخدم العراقيين من مختلف الفئات ، وتوفير الحكومة الشاملة الجديدة فرصاً للسنة من الأراضي المسيطر عليها من داعش لدعم جهود الحكومة وإعادة السيطرة على تلك المناطق ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج النفطي . إلا أنه ورغم بعد الرؤيا المتفائلة والتي يبدو من الصعب إدراكها ، سيعتمد إنتاج العراق للنفط بالشكل المطلوب على نتيجة التفاوض الخاصة بتقسيم ومشاركة السلطة فيه . وفي حال بقي احتكار الحكومة المركزية للسلطة عندها يمكن أن تبقي على وحدة البلاد ولكنها لن تستطيع السيطرة على الموارد فيها ، أي أنه إضافة إلى كردستان ستطالب محافظات أخرى شيعية وسنية بحكم ذاتي أكبر .

الفيدرالية والدستور

اذ يسمح الدستور الحالي لكل محافظة بأن تكون إقليمياً ذا صلاحيات أوسع ، إلا أن الحكومة المركزية أعرضت عن ذلك أو قوضت من جهود البصرة والمحافظات الأخرى من الذهاب في ذلك الاتجاه . ما ستقوم به الحكومة في بغداد هو الحد من الخلافات التي ظهرت للعيان في عراق اليوم وهي تلك التي تتعلق بتركيز الحكومة وبهذا هي غير قادرة على إقامة المشاريع الدولية : هل ينبغي أن يكون العراق دولة فيدرالية أو حكومة أكثر مركزية كما هي على مر التاريخ ؟ يصح الدستور علانية أن العراق دولة فيدرالية ، تعترف بكردستان كحكومة إقليمية

وأن لها سلطة على الكثير من الأمور ، كذلك يصف حق المحافظات في أن تصبح أقاليم ، حتى إنه يصرح بتفوق القوانين الإقليمية على الاتحادية فيه . إلا أنه ورغم هذه التصريحات الدستورية القوية في دعم فيدرالية أو اتحادية دولة العراق بقى الأمر مثيرا للجدل ، معززا بإعلان العديد من القادة العرب معارضتهم الفيدرالية غير تلك المعطاة إلى كردستان . قد يتبادر إلى الذهن عدة أفكار وآراء بهذا الصدد ، ولكن لا يستغرب المرء حين يعلم أنه وكباقي الدول العربية ، تسري جذور الحكومة المركزية عميقا ضمن معظم طبقات المجتمع العراقي لأنها ببساطة ترى الفيدرالية بداية الانقسام في الدولة ، ولكن هذا المنظور يبدأ بالاضمحلال في العراق خصوصا مع الإحباط المتزايد من قدرة حكومة بغداد على توفير الخدمات الأساسية للشعب . هنالك تذبذب لدى الشعب العراقي تجاه الفيدرالية في دستور البلاد . حيث إن هناك غموضا فيما يتعلق ببعض الأمور مثلا بالنفط والغاز ، وإن قدرة الكرد والعرب على قراءة ما أرادوه من بعض الأحكام كان أساس تمرير الدستور الى الاستفتاء في عام 2005، إلا أن الأمر برمته يبقى معقدا كما هي الحال مع باقي الدساتير في العالم .

إن لهذه القضايا المعقدة مثل الفيدرالية والدستور تأثيرات كبيرة على تطور صناعة العراق في مجال النفط والغاز حتى يومنا هذا . مثلا هنالك قضيتان على وجه التحديد كانتا ولا تزالان تشكلان العقبة الأكبر في طريق قانون النفط والغاز :

الأول : الاختلاف بين بغداد وإقليم كردستان حول الجهة التي لها الحق في تطوير الموارد في المركز او الاقليم). يتضمن الدستور لغة غامضة في هذا الصدد ، أن تكون لبغداد السلطة على " الحقول الموجودة فعلا " ، ويدعي الأكراد أن ذلك يخولهم بالتصرف ب " الحقول المكتشفة جديدا " لأنها تقع ضمن نطاق الإقليم ، ويمكن تطويرها والتحكم بها دون العودة إلى بغداد .

الثاني : اختلاف بغداد والأكراد حول آليات التعاقد المناسبة لتطوير الموارد . ففي الوقت الذي استمرت فيه حكومة بغداد بالعمل باتفاقيات الخدمة الفنية ، عملت حكومة كردستان باتفاقيات تقاسم الإنتاج المريحة . وهناك أمور أخرى مثل كيفية إدارة الإيرادات الوطنية للنفط . بالتالي ، فإن مازق عدم تمرير قانون النفط والغاز في العراق أدى إلى خلق نوع من الغموض لدى المستثمرين الدوليين والذين ، إضافة إلى ذلك ، يفترضون خطورة الاستثمار في العراق .

- العراق بالنسبة للشرق الأوسط

يتربع العراق على عرش بلدان الشرق الأوسط ، فكل ما يمر فيها يمر فيه ولكل منها تقريبا خطوط تصلها به ، إضافة إلى تنوعه العرقي والطائفي واللغوي والديني ، وكذلك حجم ثرواته الطبيعية وقوته السكانية أدى بكل قوة إقليمية إلى رؤية أن مصالحها مرتبطة بمصيره ، الأمر الذي خلق تدخلات من دول الجوار بشؤونه . من وجهة

نظر خارجية ، يحمل استقرار العراق بين طياته معاني كثيرة بما فيها استقرار المنطقة . اما من منظور عراقي ، فإن تطوير وتحويل الثروة إلى سيولة نقدية سيسهم بشكل كبير في إنجاح إستراتيجية التنمية . فبعد مرور أكثر من ثلاثين عاما من الصراعات الداخلية والحروب والعقوبات والدكتاتورية ، أصبحت احتياجات العراق التنموية هائلة . فيما إذا أراد العراق استعادة مكانته كدولة متقدمة اجتماعيا واقتصاديا في المنطقة فإن ذلك سيتطلب استثمارات كبيرة بين البنى التحتية ومجالات الصحة والتعليم.

هذه الاستثمارات تعد أساس تدعيم قدرة الحكومة على تحقيق النظام السياسي العراقي الجديد والذي وضع أسسه منذ سقوط نظام صدام . والعكس بالعكس ، فالإخفاق في تلبية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في العراق سيثقل كاهل الديمقراطية الوليدة فيه . علاوة على ذلك ، يعلم العراقيون بان إستراتيجية الطاقة هي نفسها تمثل استراتيجية السياسة الخارجية والإستراتيجية الأمنية للبلاد اليوم ، دول الجوار باتت تعلم أن غموض سياسة العراق وضعف مؤسساته سيؤديان إلى اضطراب المنطقة برمتها . ولكنها في الوقت الذي تفهم فيه هذه العلاقة قد تكون غير مدركة لقدرته على خلق الاستقرار . قد لا يكون لدول الشرق الأوسط القدرة للعمل كمصنع لدول العالم كما هي الحال مع الصين ، وعليه فهي بحاجة للعمل على المكاسب الاقتصادية وهذا يأتي عن طريق التكامل الإقليمي ، وهنا يبرز العراق ، نظرا لموقعه الجغرافي ودوره التاريخي كقائد إقليمي إضافة إلى ثرواته ، كل ذلك يمكنه من أن يكون المسير الرئيس لهذا التكامل في حال أدرك مدى احتياطي طاقاته من النفط والغاز .

عوامل تعرقل النهوض بواقع الطاقة

نظرا للصعوبات التي تحد من قدرة العراق على إدراك طاقاته المنشودة ، وقد عمل العراق بجهد كبير لإزالة العقبات التي تقع في طريق تنميتها . حيث ركزت جهوده على ما يحيط بخطط البلاد التنموية وما يتبعها من عوامل تشغيلية ولوجستية . بالأخص ، يعزو الخبراء والمخططون معضلات العراق إلى تدهور البنى التحتية في قطاع الصناعة والطاقة والحاجة إلى الاستثمارات الدولية وكذلك النقص في القدرات العراقية وخصوصا الخبراء القادرين على إدارة المشاريع واتخاذ القرارات بين الوزارات

المشرفة على قطاع الطاقة حيث إن ذلك خلق إحباطا حقيقيا لدى شركات النفط الدولية التي عادة ما تكون بحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة ، إضافة إلى العدد المحدود من التكنوقراطيين عاليي المستوى ، يتبع ذلك التخوف من صفقات الفساد ، وأخيرا ، ضعف القطاع الأمني رغم توفير الحماية الكاملة للشركات. أن العراق قد قطع أشواطاً كبيرة في تحسين القطاع الأمني منذ الأيام المظلمة بين عامي 2006-2007. إلا أنه لا تزال هناك كثير من المناطق فيه تعاني من تردي الأوضاع الأمنية في الوقت الذي تلعب فيه هذه العوامل اللوجستية والتشغيلية دورا كبيرا في وصول العراق إلى طاقاته المنشودة ، لن يكون دور العوامل السياسية أقل أهمية من ذلك والتي تلقت

أهمية أقل ربما لكونها أصعب من ناحية الرؤية والفهم ، أو يمكن القول من ناحية إيجاد حلول أصعب لها ، رغم ذلك ، يتطلب الأمر وضع حلول لها والوصول إلى الاستقرار السياسي لتسهيل عملية النهوض بقطاع الطاقة في البلاد إن ترجمة حجم الطاقة الإنتاجية للعراق على أرض الواقع يحقق المصلحة المشتركة للعراق ، والولايات المتحدة واليابان والمجتمع الدولي بشكل عام ، فهي تتشارك مع العراق بمصالح اقتصادية كبيرة ، وقد استثمرت فرض الاستقرار داخل العراق وتعزيز ديمقراطيته الناشئة للفائدة التي ستعود للشعب العراقي أيضاً لكونها أساساً لعلاقات العراق الدولية . ومن هذا المنطلق ستعمل مؤسسات العراق الداخلية على تحديد توجه البلاد على المستوى الخارجي بالشكل الذي يمكن البلاد من النهوض والتقدم فعلى سبيل المثال ، وكما هو واضح تعد السعودية المنتج الأكبر للنفط في الأوبك ، ولكن ما إن قرر العراق أن يلعب دوره الحقيقي ، عندها لن تستطيع ان تلعب دورها هذا ثانية مطلقاً.